ردمد ١٦٠٧-٤٠٩٣

دولة الإمارات العربية المتحدة
دبي

مجلة

كلية الدراسات الإسلامية والعربية

إسلامية
فكرية
محكمة

العدد الحادي والعشرون
ربيع الآخر ١٤٢٢هـ - يوليو ٢٠٠١م

المحتويـــــــات

• **الافتتاحية**

رئيس التحرير ..... ١٣ - ١٦

• **النظم القرآني في تفسير القرطبي (دراسة أسلوبية)**

د. السيد عبد السميع حسونة ..... ١٩ - ٧٠

• **مباحث التخطئة والتصويب في دراسات الأصوليين**

د. صالح قادر الزنكي ..... ٧١ - ١٠٨

• **المياه العادمة المعالجة في محطات التنقية في الأردن وما شابهها في دول العالم الثالث وحكم استعمالها والانتفاع بها ،رأى مطروح للمناقشة،**

د. عدنان أحمد الصمادي ..... ١٠٩ - ١٤٩

• **العقوبة بالغرامة في الفقه الإسلامي**

د. عبد الحفيظ روابس قلعه جي ..... ١٥١ - ١٨٢

• **قراءةٌ تحليليّة في مصطلح الاجتهاد الجماعيّ المنشود**

د. قطب مصطفى سانو ..... ١٨٣ - ٢٣٢

• **التحدي الصليبي للوجود الإسلامي في سرقسطة الأندلسية (٤٣٠ - ٥٠٣ هـ/ ١٠٣٨ - ١١٠٩م)**

د. عبد الوهاب خليل الدباغ ..... ٢٣٣ - ٢٥٥

• **جامع قرطبة نظامه التعليمي ودوره الثقافي دراسة تاريخية**

د. خالد إسماعيل نايف الحمداني ..... ٢٥٧ - ٢٨٥

• **الترادف بين (جون لاينز، وعلماء العربية القدامى)**

أ.د. صبيح التميمي ..... ٢٨٧ - ٣١٥

• **رسالة في «زال» لحسين بن إبراهيم البارودي التونسي المتوفى سنة ١١٩٩هـ**

د. أحلام خليل محمد خليل ..... ٣١٧ - ٣٤٢

• **الاغتراب في شعر الرصافي**

د. أحمد السيد أحمد حجازي ..... ٣٤٣ - ٣٨١

الترادف بين
(جون لاينز، وعلماء العربية القدامى)

أستاذ دكتور

صبيح التميمي(*)

(*) أستاذ النحو بالانتساب الموجه جامعة الإمارات مركز أبوظبي.

ملخص البحث

الترادف أحد المباحث التي تناولت دراسة معاني الكلمات، وأنواعها، وتطورها، ورصد العلاقات بينها، وهي مباحث تشكل قمة الدراسات اللغوية العربية المعاصرة بفروع متشعبة، وجوانب متعددة، ومناهج متنوعة.

ومن أجل أن تكون هذه الدراسة نافذةً نطلّ من خلالها على تفكير لغوينا[1] القدماء، وأساليبهم البحثية، اخترت الحديث عن هذه ظاهرة الترادف لاتصافها بحديث واف في كلّ من الدرس اللغوي القديم والحديث، ولهذا رُسم البحث بمدخل وقسمين:

تضمّن المدخل: ترجمةً مختصرةً للغوي الإنجليزي (جون لايتز) المستشهد ببحثه، وكذا عنايته بهذه الظاهرة في كتبه الأخرى.

وخصصت القسم الأول لحديث هذا اللغوي عن الترادف في آخر كتبه، بعد ترجمة الجزء الخاص بهذه الظاهرة من كتابه (علم الدلالة اللغوي) الصادر في كمبرج، ١٩٩٥، وأفردت القسم الثاني لحديث اللغويين العرب القدماء عن الظاهرة نفسها.

وبهذا ستكون مادة الدراسة ذات وجهين:

وجه يمثّل المنظور الحديث لعرض فكرة الترادف - وهو النصّ المترجم.

ووجه آخر يمثّل المنظور العربي القديم في عرض الفكرة ذاتها.

وأجريت مقارنةً مختصرةً بينهما لرصد أبرز معالم منهجيتهما، وتركت للقارىء

(١) اقتصرت الدراسة على آراء اللغويين دون التطرق إلى مباحث الأصوليين من علماء الإسلام.
وقد حاولت جهد الامكان من خلال الترجمة التوفيق بين المحافظة على نصّ المؤلف، وأسلوبه وأفكاره، وبين المحافظة على الذوق العربي السليم في صياغة أفكار المؤلف مستأنسا بما لديّ من معلومات دلالية، وبما ترجم للمؤلف نفسه من موضوعات مماثلة، كالترادف ضمن كتاب اللغة والمعنى والسياق والترادف ضمن كتابه علم اللغة النظري.

المتفحص، والباحث المتخصص أن يعمل فكره - أيضا - في قراءة تراثنا اللغوي من خلال ما قدمه هذا المفكّر الغربي المعاصر ليرصد بنفسه سبق روادنا في التفكير، وتميزهم بالمنهج، وتفردهم بإضافات لم يسبقوا إليها، وهي أمور تزيد من إقبالنا على تراثنا اللغوي، وتقوّي عزمنا في المحافظة عليه، ودراسته.

جون لاينز

هو اللغوي الإنجليزي المعاصر المولود في مدينة (مانجستر) عام ١٩٣٢م، درس في جامعتي (مانجستر) و (كمبرج)، وبعد إتمام دراسته، وتأهله للتعليم حاضرَ في الجامعات البريطانية المختلفة، نظيرَ جامعة لندن، وجامعة أدنبرة، وجامعة سسكس، وجامعة كامبرج، بالإضافة إلى كونه صديقاً في الأكاديمية البريطانية، وعضواً في المجمع اللغوي الأمريكي.

من إسهاماته في الميدان اللغوي

١- علم الدلالة التركيبي (١٩٨٤م) Structural Semantics

٢- مقدمة في علم اللغة النظري (١٩٦٨م) (١٩٧٧م) Introduction to Theoretical Linguistics .

٣- تشومسكي (١٩٧٠م) Chomsky .

٤- علم الدلالة (١٩٧٧م) Semantics .

٦- اللغة والمعنى والسياق (١٩٨١م) Language Meaning And Context .

٧- اللغة وعلم اللغة (١٩٨٨م) Language And Linguistics .

٨- اللغة الطبيعية والنحو الشامل (١٩٩١م) Natusal Language And Uneversal Granmmar .

٩- علم الدلالة اللغوي (١٩٩٥م) Linguistic Semantics .

١٠- مساهمات أخرى في مجلة علم اللغة (Journal of Linguistics) .

والملحق الأدبي لصحيفة التايمز (Times Literary Supplament) .

وفصل الترادف الذي ترجمناه هو جزء من كتابه الأخير (علم الدلالة اللغوي) الذي وضعه لطلبة أقسام اللغة في الجامعات البريطانية، وأفكارُ هذا الكتاب قد طرحت في كتابه السابق الذكر (اللغة والمعنى والسياق) وقد حافظ على الهيكل العام لأفكار هذا الكتاب كلّها، ومن ضمنها فصلُ الترادف، لكنه حرص على إعادة طرح الموضوعات بشكل جديد، مع إضافة موضوعات جديدة للكتاب لم يكن قد تناولها سابقاً، مع عنايةٍ خاصة بالمصطلحات الفنية المتخصّصة، وبيان علاقتها بالدلالات الفلسفية.

عناية جون لاينز بالترادف في كتبه الأخرى

تناول جون لاينز فكرة الترادف في أكثر من كتاب له، ففي كتابه (مقدمة في علم اللغة النظري)[٢] تحدّث عن:

١- التفسير المتشدّد، والتفسير المرن للترادف:

فالمتشدّد: هو الذي يربط الترادفَ بالتبادل الموقعي لمواضع الكلمات المترادفة، أما المرن، فهو الذي يطلق الترادف على الكلمات التي تعبّر عن ظلال معنى كلمة معينة.

٢- مقترحات لوضع درجات للترادف، من حيث التطابقُ والتشابهُ في مواضع المفردات المعجمية التي توصف بالترادف.

٣- الترادف الإجمالي، والترادف الكلّي:

فالأول: هو ما أمكن فيه التبادلُ بين المفردات في النصوص كافّة، مع التطابق في المدلولات العقلية والعاطفية.

أما الثاني: فهو التكافؤ في كلا الموضعين الفكري، والعاطفي.

٤- التمييز بين المعنى الفكري، والمعنى العاطفي.

فالأول: هو المعنى الأساسي الذي يُعرف أولاً في الترادف، وهو شرط مسبق للترادف العاطفي، فقد تترادف كلمتان فكرياً فقط، ولكن لا تترادفان عاطفياً.

أما الثاني: فهو المعنى الاخر الذي تتميّز به الكلمةُ من حيث ما تُثير في النفس من عوامل إثارية ونفسية في مناسبات أو نصوص معينة.

وقد فضّل (جون لا ينز) قَصْر الترادف على الترادف الفكري.

٥- الترادف والتبادل في الاستعمال الاعتيادي للغة.

٦- الترادف المعتمد على النصّ، وهو الترادف الذي ترسمه وتظهره السياقات التركيبية.

أما في كتابيه «اللغة والمعنى والسياق» و «علم الدلالة اللغوي».

فقد تماثل الطرح، وتحدّث عن:

١- تعريف الترادف بصورة عامة، مع الإشارة إلى عدم قصر الترادف على الكلمات المفردة، بل شمل التعابير أيضا.

٢- اعتماد التماثل في المعنى، وليس التشابه معياراً للترادف.

---

(٢) تنظر: ترجمة الفصلين التاسع والعاشر منه /٧٣ وما بعدها.

٣- التمييز بين الترادف التام، والترادف الجزئي.

٤- الترادف المطلق وشروطه التي تتمثّل في:

أ- تماثل معاني الألفاظ المترادفة كلّها.

ب- ترادفها في السياقات كافّة.

ج- تطابق معانيها في جميع أبعادها الوصفية، وغير الوصفية[٣].

وختم بشرح هذه الشروط الثلاثة مع التمثيل لها.

(٣) المعنى الوصفي - عند جون لايز - هو المعنى الأساسي للكلمة المترادفة، أما غير الوصفي فهو القدرة التعبيرية للكلمات.

الترادف "Synonymy" - لجون لاينز -
من كتابه «علم الدلالة اللغوي»

التعابيرُ التي تتشابه في المعنى مترادفةٌ. ولكن ينبغي أن تُلاحَظ نقطتان حولَ هذا التعريف.

أولاهما، عدم قصر علاقة الترادف على الكلمات المعجمية المجردة[1] (Lexemes)، مع السماح للتعابير البسيطة معجمياً، أن تحمل معنى التعابير المعقّدة معجمياً نفسه.

وثانيهما، إن التعريف يعتمد التماثل في المعنى، وليس التشابه - فحسب - معياراً للترادف.

وفي هذه النقطة الثانية يختلف تعريف الترادف عما نجده في كثير من المعجمات المعروفة، والذي يعمل بموجبه كثير من المعجميّين.

إن كثيراً من التعابير التي تُعدّ من المترادفات في المعاجم الاعتيادية أو التخصصية - وبضمنها معجم روجيه "Roget" - ومعجمات الترادف والأضداد - يمكن أن تُدعى بـ «شبه المترادفة»[2]، وهي تعابير متشابهة بقلّة أو بكثرة، لكنها غير متطابقة في المعنى.

وشبه المترادف - كما سنرى - يجب ألاّ يختلط بالأنواع الأخرى مما أدعوه بـ «الترادف الجزئي»[3] الذي يلتقي مع معيار تطابق المعنى، ولكنّه لأسباب مختلفة، لا يفي بشروط ما يشار إليه عموماً بالترادف المطلق.

هناك أمثلة نموذجية لشبه المترادف في اللغة الإنجليزية مثل:

Fog, - Mist : للضباب.

Brook, - Stream : للجدول الصغير.

Plunge, - Dive : للذي يغطس ويغوص.

دعني الآن أقدّم فكرة الترادف المطلق[4] في مقابلة ليست - فقط - مع شبه الترادف

---

(١) شمل علي بن عيسى الرماني في كتابه (الألفاظ المترادفة) التعابير أيضاً.

(٢) هو التشابه أو التقارب بين معاني الألفاظ حتى يصعب التفريق بينهما عند عامة الناس ما عدا التخصّصين.

(٣) يبدو لي أنه يريد بالجزئي ترادف لفظتين في سياقات معينة فلا يصل إلى حدّ الترادف المطلق، ذلك لأنّ كلّ لفظ يتميزّ بملمح دلالي معين لا يوجد في اللفظ الاخر.

(٤) هو الترادف التام في الدلالات الأصلية والموحية بها الكلمة، بمعنى تطابق اللفظتين تمام المطابقة وفي السياقات كلها.

ولكن - أيضاً - مع الفكرة الرئيسة للترادف التي سبق تعريفها، تلك التي تشتمل على الترادف المطلق، والترادف الجزئي، وهي الآن - غالباً - حقيقة بديهية، ذلك أن الترادف المطلق نادر ندرة شديدة - في الأقل - بصفته علاقةً بين المفردات المعجمية في اللغات الطبيعية (وهي ليست نادرة - طبعاً - في العلاقة بين التعابير المؤلّفة معجمياً).

فتعبيران أو أكثر مترادفان ترادفاً مطلقاً، إذا اشتملا على الشروط الثلاثة الآتية:

(١) كون معانيهما جميعاً متماثلة.

(٢) كون معانيهما مترادفة في سياقاتها كافة.

(٣) كون معانيهما متماثلة دلالياً، أي: إن معانيها متطابقة في جميع أبعادها الوصفية، وغير الوصفية.

وعلى الرغم من أن واحداً أو أكثر من هذه الشروطَ يُذكر في الآثار الأدبية في بحث الترادف المطلق، غير أنه من النادر الإشارة إلى أنّ هذه الشروط تكون مستقلة بعضها عن بعض استقلالاً منطقياً، والترادف غير المطلق، أو الجزئي لا يكون دائماً متميزاً بوضوح عن شبه الترادف، وأودّ أنّ أؤكّد أهمية ما يأتي:

١- عدم الخلط بين شبه المترادف، وبين الترادف الجزئي.

٢- عدم الافتراض أن الإخفاق بتلبية أحد شروط الترادف المطلق يؤدي بالضرورة إلى الإخفاق بتلبية أحد الشرطين الآخرين أو كليهما.

دعنا نبحث كلَّ شرطٍ من شروط الترادف المطلق تباعاً:

تَعُدّ[٨] المعاجم الإنجليزية المعروفة الصفتين: "Big" كبيراً، و"Large" واسعاً، متعدّدتي المعاني (ومع ذلك فهما تختلفان في عدد المعاني المعزوّة لكلّ واحدة منهما، ففي أحد معانيهما مُمثّلاً بـ: They live in a big/ large house[٩].

تُعدّ الكلمتان مترادفتين بعامة، ومع ذلك فمن السهولة رؤيةُ عدمِ ترادفِ الكلمتين: "Big"، و"Large" في معانيهما كلّها، فهما تخفقان في الوفاء بالشرط الأول، ولذلك فهما من الترادف الجزئي، وليس الترادف المطلق.

والجملة الآتية: I Will tell my "big" sister[١٠] غامضة معجمياً بسبب تعدّد معاني "Big".

---

(٨) أي: تعدّ التطابق في المعاني كلّها.

(٩) إنهم يعيشون في بيت كبير/واسع.

(١٠) إنهم يعيشون في بيت كبير/ واسع.

أما في حالة الجملة: I will tell my "Large" sister. فإنها ليست كذلك.

فالجمل الثلاث السابقة صحيحة الصيغ، وقابلة للتفسير، فهي ترينا أن كلمة "Big" تملك في الأقل معنى واحداً لا تشارك فيه الكلمة "Large"[11]. وهناك أمثلة عديدة مماثلة لها في تعدّد المعاني، لأنها مترادفة في معنى واحد، أو أكثر، ولكنّ ليست في معانيها جميعاً.

لننتقل الان إلى الشرط الثاني[12]: موضوع البحث هو مدى الانتظام أو التتابع للتعبير في السياقات المتعدّدة.

وينبغي أن نظنّ بأنّ الانتظام أو التتابع للتعبير يحدّد كلياً بواسطة معناه، ولذلك يجب أن يكون للمترادفات – بالضرورة – مدى الانتظام أو التتابع نفسه، ولكن ربما لا يبدو كذلك.

مرة ثانية: يمكن لكلمتي "Big"، و"Large" أن يصلحا للتمثيل: فثمّة سياقات عديدة لـ "Large" لا يمكن لـ "Big" أن تحلّ محلّها في معنى يشترك فيه "Big"، و"Large" من غير تجاوز قيود الانظام والتتابع (السياق) لأي منهما، مثال ذلك:

"Large" لا يمكن أن تكون قابلة للتبادل مع "Big" في جملة:

You are making a big mistake[13].

أما الجملة:

You are making a large mistake

فهي ليست – على ما يبدو – صحيحةً نحوياً فحسب، بل – أيضاً – ذات معنى كذلك، ومع ذلك فهي غير مقبولة انتظاماً وتتابعاً، أو هي غير اصطلاحية، على حين أن لكلمة "Big" المعنى نفسه في الجملة:

You are making a big mistake

وهو يشابه معناها في عبارة مثل: "a big house" الذي يمكن – كما يبدو – أن يحلّ محلّ "a large house".

ومن المغري للنقاش في حالات مشابهة لهذه وجود فروق خفيّة في المعنى المعجمي يفسّر

(١١) فهما ليسا من الترادف المطلق.
(١٢) فهما ليسا من الترادف المطلق.
(١٣) أنت مقترف خطأ كبير.
(١٤) أي: المعاني الأصلية والمعاني الهامشية من عاطفية وإيحائية.

الاختلافات في الانتظام والتتابع، وهذا ما يوحي بأنها ليست من المترادفات، بل من شبه المترادفات، وغالباً - ومن غير شك - يمكن تفسير الاختلافات السياقية تفسيراً مقبولاً على أنها فروق في المعنى يمكن توكيدها، وبصورة مستقلة، إلا أن هذا ليس دائماً كذلك، ولهذا السبب يجب علينا أن نكونَ حذرين بألاّ نزعم أن مدى انتظام المفردة وتتابعها مما يمكن التنبؤ به من معناها. صحيح أن هناك حالات يمكن أن تنم عن أن سياقات المفردة المعجمية هي جزء من معناها، وهذا - وللأسف - واحد من الجوانب الكثيرة للدلالة المعجمية التي لا يمكن أن تُبحثَ في هذا البحث.

وثالث شروط الترادف المطلق المثبتة انفاً هو: التماثلُ والتطابقُ في جميع أبعاد المعنى[١٥] وأكثر أبعاد المعنى المعترف بها اعترافاً واسعاً، ذلك البعد الذي له صلة بهذا الشرط، وهو المعنى الوصفي[١٦] «المقترح»، وفي الحقيقة أنّ كثيراً من النظريات الدلالية تقصر مفهوم الترادف على ما أدعوه بـ «المعنى الوصفي»[١٧] والآن يكفي القول بأنه يمكن لتعبيرين أن يكون لهما المعنى الوصفي نفسه، ولذا فهما مترادفان وصفياً، بشرط أن تكون الأقوالُ مشتملةً على التعبير الذي يتضمّن - بالضرورة - طريقة مخالفة، وهي مطابقة لأقوال تشتمل على الشيء الاخر، والعكس صحيح. وبهذا المعيار... يكون "Big" و"Large" مترادفين وصفياً في أحد معانيهما، وفي مجال معين من السياقات، وعلى سبيل المثال:

لا يستطيع أحد أن يؤكد - وبدون تناقض، وبشكل متزامن - أن شخصاً يعيش في "big house" وينكر أنه يعيش في "large house" وأحد الأمثلة الكلاسية للترادف الوصفي، هو العلاقة التي تربط - أو ربما تربط عادة - في الإنجليزية بين "Bachelo" - للعزب - في أحد معانيها، وبين "Unmarried" - لغير المتزوج - وهناك من ينكر - في هذه الأيام - بأن هذين التعبيرين مترادفان وصفياً على أساس أن الرجل المطلّق (Adivorced man) - على الرغم من أنه غير متزوج - فهو ليس عزبا.

هذا الأمر مختلف فيه، وقابل للنقاش ويمكن أن يُستغل لكثير من الأغراض النظرية العامة[١٧]، ولكنّ القاعدة أن المثال يُعدّ ليمثّل بوضوح كافٍ، فمن مقاييس الترادف الوصفي

---

(١٥) وهو المعنى الأساسي للكلمة.

(١٦) هنا أشار المؤلف بأنه سيعالج التطابق في المعنى الوصفي في جزء آخر من كتابه.

(١٧) هنا أشار المؤلف إلى أنه سيعود إلى هذا الأمر في الفصل الأخير من الكتاب.

في هذه الحالة، وبالتحقيق فيما إذا كان أي منها يوصف حقاً، أو صحيحاً بكونه عزباً، فهل يمكن وصفه بأنه رجل غير متزوج؟، والعكس صحيح وربما كان هذا عند بعض المتكلمين تعابير مترادفة، وعند لخرين غير مترادفة، والحال غير واضحة عند مجموعة ثالثة. وهؤلاء الذين يفسّرون "Unmarried" – لغير المتزوج – بأنها – ببساطة – "Not married" أي لم يسبق له الزواج قطّ، فلا يمكن تطبيق ذلك على المطلّقين، ومع أولئك الذين يطبّقون كلاً من "Bachelor" و "Unmarried" على المطلّقين، فإنهم يعاملون كما يبدو "Bachelor" و "Unmarried" معاملة المترادفين وصفياً.

حينما نريد المعنى التعبيري «أو المعنى التعبيري الاجتماعي» فهو النوع الوحيد من المعاني غير الوصفية، الذي سنتناوله في هذا المجال. ليس هناك من قانون سهل أو مقياس موضوعي – غير متحيّز – يمكننا أن نفصلَ به بين التطابق، والاختلاف، ولكن يحتمل – في الأقل – في شواهد خاصة، أن نقرّر أن تعبيرين مترادفين وصفياً أو أكثر قد يختلفان باعتبار قوة المعنى وطبيعته وقدرته على التعبير.

على سبيل المثال:

من الواضح بديهياً أن تكون مجموعة من الكلمات نظير:

"Huge" و "Enormous" : للضخم والكبير

"Gigantic" و "Colossal" : للجبار والهائل،

أكثر تعبيراً عن مشاعر الأشخاص الذين يصفون هذه المعاني بـ "Very Big" أو "Very Large" للكبير جداً وربما كانت هاتان مترادفتين وصفياً ومما هو أكثر صعوبة في المقارنة: "Huge" و "Enormous"، "Gigantic" و "Colossal" فيما بينها باعتبار اختلاف درجاتها في القدرة التعبيرية، ولكن المتكلّمين يملكون حدساً واضحاً فيما يتّصل باثنتين أو أكثر من هذه الكلمات، والمسألة – مبدئيا – يمكن أن تقرّر نسبياً بواسطة الاختبارات النفسية ذات الطابع الموضوعي. وفيما يخصّ التعابير التي تختلف في طبيعة معناها المعبّر، فالفرق الأكثر وضوحاً يتمثّل بتلك التعابير ذات الطبيعة المحايدة، والمتعلقة بالتعابير التي تدلّ على الاستحسان، أو عدمه، وكتب علم الدلالة اللغوي مليئة بالأمثلة، نحو:

States ma رجل دولة بإزاء Politician سياسي.

و Thrifty مقتصد بإزاء Mean بخيل.

و Stingy بخيل بإزاء Economical مقتصد.

و Stink رائحة نتنة بإزاء Stench نتن.

و fragrance أرج بإزاء Smell رائحة.

و Crafty ماكر بإزاء Cunning ماكر.

و Skilful ماهر بإزاء Clever ذكي وبارع.

وهكذا دواليك...

وفي حالات كثيرة فإن حقيقةَ هذا التعبير - الذي يدلّ ضمنا على استحسان أو استهجان - يمكن التأكد من معناه الوصفي بسهولة (إن كان له ذلك). وينطبق ذلك على كلمات أخرى منها الكلمتان: "Bithe" (الكلبة) "Swine" (الخنزير) كما كانتا تستخدمان في معناهما المجازي، وربما لم يعد كذلك بالنسبة لأغلب الناطقين باللغة الإنجليزية، فما الحالات التي يمكن لأحد ما أن يصف شخصا حقيقة بأنه كلبة، أو خنزير؟

في حالات مشابهة فإن العنصر التعبيري، وليس الوصفي هو المسيطر، بمعنى أنه الجانب الأساسي للمعنى. إن أغلبَ المفرداتِ المعجميةِ المجردة في الاستعمال اليومي يملك كلا المعنيين: الوصفي والتعبيري كما يشير بعض فلاسفة اللغة فيما يتعلق بالمفردات الخلقية والجمالية، وربما من غير المكن - نظريا وفي أوقات معينة - فصل المعنى الوصفي عن المعنى التعبيري، ومهما كان الأمر فينبغي أن تكون معرفة المعنى التعبيري لمفردة ما يجب أن تكون واضحة لأنها جزءٌ من قدرات الشخص اللغوية، وكذلك معرفة المعنى الوصفي، هذه هي النقطة الأساسية التي يجب أن توضعَ أمامَنا دائما في هذا البحث، ولو أننا يجب أن نعنى - دائما - عناية شاملة بالمعنى الوصفي في مناقشاتنا لأبنية المفردات.

أما الترادف فقد تمت مناقشته بأمثلة عديدة من وجهات نظر مختلفة، ليست فقط في أعمال مقصورة على علم الدلالة اللغوي، ولكن في مختصرات الأسلوبيات، وعلم البلاغة، والنقد الأدبي.

إن هدفي الرئيس، وبالعرض الموجز الذي تَم تقديمهُ هو تأكيد الأهمية النظرية لتمييز الأنواع المتعددة للترادف الجزئي، وكذلك للتمييز بينها وبين شبه الترادف ومن أجل تحقيق هذا الهدف ألزمت بشرح عدد من المشكلات والتعقيدات التي تتطلّب منا مناقشة شاملة لفكرة الترادف والتعامل معها. بعض هذه الأمور سنُذْكر في - غير هذا الموضع - بقدر تعلّق الأمر بالترادف الوصفي، وكذا علاقته بالأفكار التي تتبعه وتستلزمه.

الترادف عند علماء العربية القدامى

الترادف هو «ما اختلف لفظُه واتفقَ معناه باعتبار واحد»[١٨] نحو: «البُرّ، والحنطة»،والقمح» و «الأسد، والهزبر، والليث» و «جاء، وأتى». ويمثل هذا المفهوم حدّده سيبويه بقوله: اختلاف اللفظين والمعنى واحد[١٩]، وكذا قطرب بقوله «اختلاف اللفظين والمعنى واحد»[٢٠]، وعلى وفق هذا التحديد وسم الأصمعي كتابه الذي اشتمل على مجموعة من ألفاظ هذه الظاهرة بـ «ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه»[٢١]. وتبعهم المبرّد بقوله «اختلاف اللفظين والمعنى واحد»[٢٢]، وممن اشتهر اسمه أيضا عند معالجة هذه الظاهرة «أبو العباس ثعلب» إذ يروى عنه «إنكار الترادف»[٢٣]. وأقدم من حكى هذا الإنكار في حدود اطلاعي – هو ابنُ السراج، وابن فارس:

قال ابن السّراج: «حُكي لي عن أحمد بن يحيى أنه كان يقول: لا يجوز أن يختلف اللفظ والمعنى واحد»[٢٤].

وقال ابن فارس: «وقال آخرون: ليس منها اسم ولا صفة إلا ومعناه غير معنى الآخر... وبهذا نقول: وهو مذهب شيخنا أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب»[٢٥].

والنصّان لم يذكرا أن ثعلباً ذكر مصطلحَ «الترادف»، أما المتأخّرون فقد كثرت رواياتهم عن ثعلب، وحكوا عنه بأنه ينكر الترادفَ. وورود هذا المصطلح في رواياتهم لا يعني وروده على لسان ثعلب، لأنهم حكوا رأيه بالمعنى، وعند عدم ثبوت هذا يبقى نصّ ابن السراج هو أوّل نصّ عثرنا عليه يستخدم فيه أحد اشتقاقات مادة «ردف» إذ قال: «إنّ المعنى إذا ترادفت عليه أسماء مختلفة كـ «بُرّ وحنطة»... من قبل أنه قد يجوز أن يكون

(١٨) مراعاة للتمييز بين الاسم والصفة.
(١٩) الكتاب ١/ ٢٤.
(٢٠) أضداد قطرب ٢٤٣ في مجلة إسلاميكا ٥-١٩٣٢م.
(٢١) نشر الكتاب منظر سلمان، (دمشق، ١٩٦٤م).
(٢٢) ما اتفق لفظه واختلف معناه: للمبرد/٢.
(٢٣) سنعالج هذه المسألة بعد حين.
(٢٤) الاشتقاق: لابن السراج/٤٥.
(٢٥) الصاحبي: في فقه اللغة /٩٦.

للمعنى الواحد أسماء يُعرف بكلّ واحد منها، بعد ألا يشركه في شيء منها غيره»[٢٦]. وهو استخدام شديد الصلة بالمصطلح الذي شاع فيما بعد، لأنه استعمل فعل المادة الأصلية للمصطلح «ترادف». ثم جاء علي بن عيسى الرماني وخصّ الظاهرة بتأليف مستقل سمّاه «الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى»[٢٧] وجاء المصطلح صريحاً أيضاً على لسان ابن فارس[٢٨].

فالترادف بهذا المعنى أحد المظاهر الدلالية التي أدركها أغلبُ علماء العربية، وأولوها عناية خاصّة منذ وقت مبكّر وهي نتيجة من نتائج رواية اللغة وجمعها من القبائل العربية المختلفة، وتمثّلت هذه العناية في إفرادها بالتأليف المستقلّ، أو بتخصيص مباحث في تصانيفهم، وكلا النوعين شملته منهجية عامة تتمثلُ في تدوين ما عرض لهم من الألفاظ والعبارات التي رأوا فيها وقوع الترادف، من دون مراعاةِ الفروق الدلالية التي قد تبرز خلال التدقيق في معانيها، فجاءت معالجاتهم لشرح هذه الألفاظ، وبيان دلالاتها، كأنّها مترادفة في أصل وضعها، لأنّهم لاحظوا تأديتها لمعنى واحدٍ متعارف عليه في عصرهم، من دون النظر إلى أصول أسمائها، أو الظروف التي رافقت نشوءها، والتطوّرات الدلالية التي مرّت بها، فهي نظرة وصفية لعصر واحدٍ شاع فيه استعمال هذه الألفاظ مترادفة، أي إن الإحساس اللغوي هو عدم التفريق بين دلالات هذه الألفاظ، ولم ينحصر هذا الإحساس عند علماء اللغة فحسب، وإنما نجده عند الأعراب أنفسهم، وخيرُ دليلٍ على هذا هو:

١- محاورة أبي زيد الأنصاري مع الأعرابي الذي استدلّ على «القصير» بالألفاظ: المحبنطى، والمتكأكى، والمتازف[٢٩].

٢- محاورة ابن الأعرابي مع أعرابي فصيح استدلّ على «السمّ» بالألفاظ: الحُجال، والقشب، والذّعاف، والجوزل، والأرون[٣٠].

ويرجّح لي أن هذه النظرة جاءت على وفق أساس لغوي سليم، وهو أنّ مَنْ يريد إيصال معنى بلفظ معيّن، لا يُعير عناية لمعرفة أصل اللفظ الذي يحمل ذلك المعنى، ونشأته، وتطوّره، بقدر ما يعنيه أمر إيصال المعنى للسامع بشكل واضح متعارف عليه، ولعلّ هذا

(٢٦) الاشتقاق، لابن السراج ٤٤.
(٢٧) وفي العنوان إشارة واضحة إلى عدم الترادف التام، فهي متقاربة وليست متطابقة.
(٢٨) الصاحبي في فقه اللغة ٤١.
(٢٩) جمهرة اللغة: لحبنطأ ٣/٣٧١؛ والصحاح: أزف ٤/١٣٣٠.
(٣٠) المدخل للزاهد ٧٢.

هو الأساس الذي ركن إليه المثبتون لظاهرة الترادف، وهم أغلب علماء العربية، منهم:

- الفرّاء في قوله: «جنَّ الليل وأجنّ، وغسا، وأغسى، وأغسق، وأظلم، وألبس»[٣١].

- أبو عبيد القاسم بن سلام في قوله: «الشَّكْم، والشَّكْد، والصَّفْد، والفَرَض، والرَّفْد، واللُّهْوة، والنَّفل»[٣٢]. وكلّها تدل على العطاء.

الزجّاجي في قوله: «يقال للعسل، هو العسل، واللَّوص، والأريُّ، والصَّحك، والسُّعابيب، والطَّرْيم»[٣٣].

وتكاثرت هذه الألفاظُ المترادفة في بحوثهم نتيجة عدم مراعاة الجوانب اللغوية الأخرى كالزيادة أو القلب والإبدال، وهي من بين الأسباب التي خلقت ألفاظاً جديدةً تحمل دلالات ألفاظ أخرى، وعدّوا الصور الجديدة نتيجة هذه الظواهر من قبيل الترادف ولا يعني هذا أننا لا نجد من بين العلماء المثبتين لفكرة الترادف أنفسهم ممن يرى وجود فروق دلالية بين الألفاظ التي ادعّي فيها وقوع الترادف، فهناك أقوالٌ واضحةٌ في هذا الشأن، من ذلك:

قول أبي عبيدة: «يقال للفارس شجاع، فإذا تقدّم قيل: بَطَل، فإذا تقدّم شيئاً قيل بُهْمَة، فإذا صار إلى الغاية، قيل: أليس»[٣٤].

وشارك الجاحظ، وابن قتيبة، وابن دريد، وابن الأنباري[٣٥]. في بيان مثل هذه الفروق، وكأنّ اللمحاتِ الأولى التي جاءت عن الأوائل من علماء العربية، في تلمّس بعض الفروق الدلالية بين مجموعة من الألفاظ المترادفة، هي التي أوحت إلى ابن الأعرابي «شيخ ثعلب» يقول رائد في بابه، وهو: «كلّ حرفين أوقعتهما العربُ على معنى واحد، في كل واحد منهما معنى ليس في صاحبه ربّما عرفناه فأخبرنا به، وربّما غمُض علينا فلم نلزم العرب جهله...»[٣٦].

ويبدو أن هذا القول هو الأساس الذي بنى عليه منكرو الترادف «المتشدّدون» رأيهم، الذي تمثّل في أمرين:

أولهما، وجود فرق دلالي بين الألفاظ التي زُعم ترادفها.

(٣١) الأيام واللياني ٣٣.
(٣٢) الغريب المصنّف «مخطوط» ٤٧١.
(٣٣) أمالي الزجاجي ١٩.
(٣٤) البيان والتبيين ١/٢٥٠.
(٣٥) أدب الكاتب ٦٢٣ جمهرة اللغة: تلج ٢/٦٧؛ والزاهر ١/٤٧٣.
(٣٦) أضداد ابن الأنباري ٧.

وثانيهما، للعرب في إطلاق كلّ اسم علَم، قد نعلمها لوضوح معالم تلك العلّة، وقد تجهلها لتقادم العهد مثلاً.

وقول ابن الأعرابي يعبّر عن نظرة تاريخية، فهو لم يقتصر على كونها معبّرة عن دلالات متعددة عُرفت في عصره، وإنّما عاد إلى أصولها الأولى التي قد تغمض علل مسمياتها وهي نظرة لا تعين صاحبها لصعوبة الاهتداء، والاستدلال إلى تلك الأصول القديمة، لعدم توافر أدوات بحثها، كوجود معجم يؤرّخ للألفاظ في نشأتها وتطّورها، وصعوبة الاستدلال لم تكن خافيةً عن ابن الأعرابي، فقد قصدها بقوله «من العلل ما نعلمه، ومنها ما نجهله»... كما لم تكن خافية على غيره من علماء العربية، إذ جاءت على لسان ابن السرّاج وهو يحاور الزجّاج في صعوبة الكشف عن أصول الألفاظ القديمة، إذ قال له: «فما تنكر أن تجيء ألفاظ استُعملت بقصص لم تبلغنا»، فقال الزجّاج: «ما أدفع ذلك»[٣٧] وفي هذا إقرار من الزجّاج بهذا الأمر، وعلى الرغم من صراحة القول الذي نُسب لابن الأعرابي في إنكار الترادف، فقد جاءتنا رواياتٌ كثيرةٌ عنه بإسناد تلميذه ثعلب، ظاهرها الإقرار بالترادف، منها:

١- قوله لأحد أصحابه: «سبحان الله تصحبنا منذ كذا وكذا، ولا تعلَم أنّ الزّبن والضّيق واحد»[٣٨].

فأسلوب القول - وكأنه استنكار منه - يوحي بأنه قد ردّد القول في الترادف بين هاتين اللفظتين بعينهما، أو أنه قال بالترداف في ألفاظ مماثلة.

٢- قوله: «يقال للعمامة: هي العمامةُ، والمِشْوذُ، والسِّبّ، والمِقْطعة، والعصابة، والعصاب، والتاج، والمكورة»[٣٩].

وهناك مواضع أخرى[٤٠].

وجاء أبو العباس ثعلب، وكان موقفهُ مماثلاً لموقف شيخه ابن الأعرابي تجاه ظاهرة الترادف، إذْ كُثرت الحكاية عن إنكاره للترادف، نحو: حكاية ابن السراج عن إنكاره، وردّه عليه معلّلاً هذه الظاهرة باختلاف اللهجات، وبالاتّساع اللغوي، إذ قال: «وهذا (ثعلب) في

(٣٧) الاشتقاق: لابن السراج ٢٣؛ والخصائص ٦٦/١.
(٣٨) الخصائص ٤٦٧/٢.
(٣٩) أمالي الزجاجي ٤٦٧/٢.
(٤٠) الداخل ٧٢؛ والبئر ٥٧، واشتقاق أسماء الله ١٠٧.

هذا القول أبعد ممن قال: إنه لا يجوز أن يتفق اللفظُ ويختلف المعنى، ولكنا نقول: قد يجوز أن تكون لغات تداخلت فاستعمل هؤلاء لغة هؤلاء، وقد يجوز أن يكونَ وقعَ هذا الاتّساعُ ليُنتفع به في السجع والقوافي...»[41]. وحكاية ابن فارس، إذ جاء عنه: وقد خالف في ذلك (الترادف) قوم فزعموا أنّها - وإن اختلفت ألفاظها - فإنها ترجع إلى معنى واحد... وقال آخرون: ليس منها اسم، ولاصفة إلاّ ومعناه غير معنى الآخر... وبهذا نقول، وهو مذهب شيخنا أبي العباس بن يحيى ثعلب[42].

وكما هي الحال عند ابن الأعرابي نجدها عند تلميذه ثعلب، فمع هاتين الروايتين اللتين تشيران إلى إنكار ثعلب للترادف، نجده نفسه قد روى لنا عن شيخه ابن الأعرابي ألفاظاً برزت فيها ظاهرة الترادف، إضافة إلى ما أثبته في مجالسه من الألفاظ، التي هي بحكم عَرْضها، وسياقها مترادفة، من ذلك:

١- «يقال غلام نشنش، وشُعْشُع، ويُلبُل، وبِزْبِز، إذا كان خفيفاً في السّفر»[43].

٢- ومن أسماء الكفيل قال: «الزعيم، والصبُير، والحميل، والأذين، والكفيل...»[44].

ونظائر هذا في المجالس شيء كثير[45].

ومن خلال ما تقدّم يتّضح أمران مختلفان:

الأول، الروايات التي نقلت لنا إنكاره لهذه الظاهرة.

الثاني، إقراره بها عن طريق إثباته لشواهد منها في مجالسه.

ولا سبيل إلى حلّ هذا الاختلاف إلاّ لاحتمالان:

أولهما، تغيّر وجهة نظره من الإنكار إلى الاعتراف.

وثانيهما، «وهو الراجح عندي، عدمُ الاعتراف بالترادف المطلق، وإنّما بإفادة الألفاظ معنى عاماً يُفهم منه المراد، دون التدقيق في الفروق الدلالية الدقيقة التي تتضمنها الألفاظ، تلك الفروق التي لا تصل إلى حدّ الاختلاف.

ولعلّ ابنَ فارس قد نقل فكرة «ثعلب» عندما حاول أن يردّ على منكري رأيه إذ قال: «وأما قولهم: إن المعنيين لو اختلفا لما جاز أن يعبّر عن الشيء بالشيء، فإنا نقول: إنّما عبّر عنه من طريق المشاكلة، ولسنا نقولك إنّ اللفظتين مختلفتان، فيلزمنا ما قالوه، وإنّما نقول:

---

(٤١) الاشتقاق لابن السراج ٤٥.

(٤٢) الصاحبي في فقه اللغة ٩٦.

(٤٣، ٤٤، ٤٥) مجالس ثعلب ١/١١، ٧٧، ١٣٣، ٢/٣٤٧، ٥٠٣.

إنّ في كله واحدة منهما معنى ليس في الأخرى»[٤٦].

وممن اشتهر بإنكار الترادف - أيضاً - ابنُ درستويه، فقد نُقل عنه قوله: «فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد، وليس يجيء شيء من هذا الباب إلا على لغتين متباينتين... أو يكون على معنيين مختلفين، أو تشبيه شيء بشيء»[٤٧]، وما يُفهم من صَدْر حديث ابن درستويه هو إنكار الترادف عموماً لكنّه استدرك، واعترف بوقوعه لعلّتين، هما:

١- اختلاف اللهجات، وتداخلها، وتأثّر بعضها ببعض.

٢- الاتّساع اللغوي، باستعمال المجاز الذي عبّر عنه بـ (تشبيه شيء بشيء).

فإذا زُعم الترادف، ولم تكن إحدى هاتين العلّتين سبباً في وجودها، فلابدّ أن تكون هناك فروقٌ لم يقفْ عليها اللغويون.

وممن حُشر اسمه مع منكري الترادف، «أبو عليّ الفارسي» بسبب المحاورة التي جرت بينه وبين ابن خالويه في قوله «أحفظ للسيف خمسين اسماً، فتبسّم أبو علي وقال: ما أحفظ له إلا اسماً واحداً هو السيف. قال ابن خالويه: فأين المهنّد، والصارم، وكذا، وكذا؟، فقال أبو علي: هذه صفات، وكأنّ الشيخ لا يفرّق بين الاسم والصفة»[٤٨]، فأبو علي الفارسي لم ينظر إلى وحدة دلالة الأسماء التي تُطلق على السيف، فالاسمُ واحدٌ، وما تبقّى صفاتٌ نُعت بها، لأسباب معيّنة، ولاترادف بين الأسماء وصفاتها.

ولم يكن أبو علي متفرّداً في هذا الموقف، بل يمكننا تلمّس هذه النظرة في آراء اللغويين العرب، الذين رأوا أن دلالة الألفاظ التي أطلقت على السيف هي أقرب إلى الصفات منها إلى الأسماء.

فالمشرفّي: كما يراه أبو عبيدة هو نسبة إلى «مشارف» وهي قرى معروفة عندهم[٤٩].

والمُذكّر: ما كانت شفرته مصنوعة من الحديد الذّكر، كما قال أبو عبيدة[٥٠].

والمهنّد نسبة إلى الهند، كما ذكر ابن دريد[٥١].

لكننا لا ننكر تغافل الإنسان العربي أصل إطلاق هذه الصفات، واستخدامها أسماء، فالشاعر الجاهلي - مثلاً - استعملها كلّها للسيف من دون تقييد، وقد اتخذ الباحثون

(٤٦) الصاحبي في فقه اللغة ٩٧.
(٤٧) المزهر ١/٣٨٤.
(٤٨) المزهر ١/٤٠٥.
(٤٩، ٥٠) الصحاح: واللسان: شرف.
(٥١) جمهرة اللغة: هند ٢/٣٠٥.

المحدثون[٥٢] من موقف أبي عليّ مع ابن خالويه دليلاً على إنكاره لظاهرة الترادف، وهو أمر غير دقيق - كما يبدو لي - لأنه لم يرد عن تلميذه ابن جنّي الذي صحبه ما يقربُ من أربعين سنة، بل ورد عنه غير هذا، فقد نقل عنه، أنه كان يعتمد على الترادف في التقريب والإيضاح، قال: «وكان أبو علي - رحمة الله - إذا عبّر عن معنى بلفظ ما، فلم يفهمه القارئ... أعاد ذلك المعنى عينه بلفظ غيره ففهمه»[٥٣]، أي: يذكر مرادفه، ثم إنه نقل عنه ألفاظاً مترادفة، رواها أبو علي، ولم يعقب عليها، وكأنه ارتضاها، وأقرّها، وحكاها لتلميذه - ابن جنّي - من ذلك:

«حبيٌ وسحاب»[٥٤] ومن أسماء الحاجة: «الحاجة.... والإرب.... واللُبانة... والأشكلة، والشّهلاء...»[٥٥]، ومما قاله أبو علي نفسه في كتابه «الحجّة» من أنّ «الختم والطّبع واحد»[٥٦]. ومع هذا كله فلو كان ابن جنّي - وهو العارف بأسرار شيخه أبي عليّ - يعلم إنكاره الترادف أحجم عن روايته.

وملخّص ما ذُكر هو: أن أشهر منكري الترادف قد رويت عنهم ألفاظٌ مترادفةً، وإزاء هذا التناقض الظاهر تظهر أمامنا أمور عدة، أبرزها:

١- افتراض قولين لكلّ واحد منهم في ورود الترادف.

٢- لابن الأعرابي منهج واضح في إنكار الترادف، فهو يرى فروقاً دلالية في الألفاظ التي زعم ترادفها، وهي على نوعين:

أولهما: فروق واضحة المعالم، من اليسير التنبيه عليها.

وثانيهما: فروق غامضة، ليس بالإمكان التنبيهُ عليها، لأن للعرب في كل تسمية علّة رأوها، وعلى وفق هذا يُفسرّ ورود المترادف على لسان ابن الأعرابي، فهو - في أكبر الظن - يرى فيها ترادفاً ظاهرياً يحملُ بين طياته فروقاً لاندركها، ويبدو أن ثعلباً تأثر بمذهب شيخه ابن الأعرابي، يؤيد هذا عدم وقوفنا على رأي صريح له في هذه الظاهرة اللغوية.

٣- أما ابن درستويه فرأيه واضح - أيضاً - فهو من جانب متابع لابن الأعرابي، إذ

(٥٢) في اللهجات العربية ١٧٥: دور الكلمة في اللغة ١٠٦، فصول في فقه العربية ٢١١.
(٥٣) الخصائص ٢/٤٦٨.
(٥٤، ٥٥) الخصائص ٢/١٢٦-١٢٧.
(٥٦) الحجة في علل القراءات السبع: ٢٢٥.

لاترادف عندهما في أصل الوضع، أما في الجانب الثاني فنجده أصيلاً في إضافته التي يرى فيها أنّ ما جاء من الألفاظ المترادفة، كان بسبب الاختلاف اللهجي، ومن ثمّ تداخله، وتأثّر بعضه ببعض، أو بسبب انتقال استعمال المعاني من الحقيقة إلى المجاز، وهما من أبرز أسباب نشأة المترادف.

٤- أما عدّ أبي علي الفارسي مع منكري الترادف - لمجرّد موقف لغوي واحد، ربما لا يكون فيه متفرّدًا، وهو كونه يرى أن الألفاظ «الكثيرة التي أطلقت على السيف هي صفاتٌ، والاسم واحد هو «السيف، فمسألة غير دقيقة، وذلك لأن المتفحص لمعاني هذه الألفاظ في المعاجم العربية يجدها صفاتٍ، أو هي أقرب ما تكون إليها، فهم لم يثبتوا أمامها بأنها أسماء مجردة للسيف، بل هي أسماء لسيوف بأوضاع معيّنة في موادّها، أو شكلها، أو مصدر صنعها، ولكن مع هذا فالناطق العربي يستعملها جميعاً في شعره ونثره بمعنى السيف دونما أيّة تفرقة، ولعلّ هذا الاستعمالَ هو من الأسباب التي دعت العلماء إلى القول بترادفها. ويضاف إلى هذا عدم ورود هذا الإنكار عن تلميذه ابن جنّي، بل أثبت العكس من ذلك.

وفي مقابل هذا نجد الأديب أبا هلال العسكري[٥٧] صاحب التفسير المتشدّد في ظاهرة الترادف، إذ رأي من خلال نظرة أدبية دقيقة محققة في المعاني أن هناك فروقاً تتخلّل معاني الألفاظ التي أدّعي ترادفها، وهي فروقٌ دقيقة لتقارب المعاني العامة، في مثل: العلم والمعرفة، والفطنة والذكاء، والخطأ والغلط، وقد وضع أبو هلال نصب عينيه نظرة سابقيه من منكري الترادف وهي (كون اختلاف العباراتِ، والأسماء موجباً لاختلافِ المعاني في كلّ لغة)[٥٨].

وحاول تجسيد هذه النظرة من خلال وضع أسس محدّدة توصله إلى وضع تلك الفكرة في حيّز التنفيذ، من ذلك:

١- الفرق في أصل الاشتقاق للكلمتين المترادفتين.

- نظير: السياسة والتدبير، فلكلّ منهما أصل مختلف عن الثاني.

٢- الاختلاف في صيغة اللفظ، نظير: الاستفهام والسؤال.

فالاستفهام استفعال، يستخدم للطلب، والسؤال يستدعي جواباً، ثم إن الاستفهام لا

(٥٧) في كتابه (الفروق اللغوية).
(٥٨) الفروق اللغوية ١٠-١٣.

يكون إلاّ لما يجهله المستفهم ويشكّ فيه، وأما السؤال فقد يجوز أن يسأل الإنسان عمّا يعلم وعمّا لا يعلم.

٣- الاختلاف في دلالة الصيغة الصرفية من خلال اختلاف حركة البنية.

نظير: الضُعف، والضَعف - بالضّم والفتح - فالضُعف - بالضّم: يكون في الجسد خاصة. وبالفتح: يكون في الجسد، والرأي، والعقل.

٤- الاختلاف في الاستعمال النحوي.

نظير: العلم والمعرفة، فالعلم يتعدّى إلى مفعولين، والمعرفة تتعدّى إلى مفعول واحد وكذا نظير: العفو والغفران، فعفوتُ عنه تعني محو الذنب والعقاب عنه، وغفرت له تعني أنك سترت له ذنبه.

٥- الاختلاف في اعتبار النقيض.

نظير: الهجو، والذّم: فنقيض الهجو: المدح، ونقيض الذّم: الحمد.

٦- الاختلاف في العموم والخصوص.

نظير النعت، والصفة، فالنعت لما يتغيّر من الصفات، والصفة لما يتغيّر ولما لا يتغير، فالصفة أعم من النعت[٥٩].

وعلى العموم فإن نظرةَ العسكري متشدّدةٌ في قبول الترادف، ومع هذا فإنهُ يجيزُ وقوعهُ إما من باب الاتّساع المجازي كما في قوله: «الفرق بين الحنين والاشتياق، وذلك أن أصل الحنين في اللغة هو صوت من أصوات الإبل تحدثها إذا اشتاقت إلى أوطانها، ثم كُثر ذلك حتى أُجري اسم كل واحد منهما على الاخر كما يجري على السبب، وعلى المسبّب اسم السبب»[٦٠].

ومثله قوله: «وقد يستعمل الضعف مكان الوهن مجازاً»[٦١].

وإما من باب لختلاف اللهجات، كما في قوله: «فإذا اعتبرت هذه المعاني[٦٢] وما شاكلها في كلمتين، ولم يتبيّن لك الفرق بين معنييهما فأعلم أنهما من لغتين، مثل: القِدْر بالبصرية، والبرمة بالمكية[٦٣].

---

(٥٩) المصدر نفسه: ١٠-١٤-٩٤-١٦-٢٥-١٤-٢٨.

(٦٠، ٦١) الفروق اللغوية ٩٣/١٦.

(٦٢) يريد أسس الاختلاف المذكورة سابقاً.

(٦٣) الفروق اللغوية ١٦.

وهنا لابدَّ من الإشارة إلى أن بعض دارسي الترادف من علماء العربية قد شمل ترادف التعابير، ولم يقتصر على الألفاظ المفردة، من هؤلاء علي بن عيسى الرماني في كتابه (الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى)، من ذلك[٦٤] قوله:

في عدم الاكتراث: «لم أحفل به، ولم أُبالِ به، ولم أكترث له».

وقوله في الاطمئنان: «أنسَ به، واستنامَ إليه، واستراحَ إليه، وتمكّن منه».

اسباب نشأة الترادف

ذكرنا أن أغلب علماء العربية أقرّوا بوجود الترادفِ في العربية، ودوّنوا ما عَرَض لهم من ألفاظ أحسّوا بوحدة معانيها من دون مناقشة مسألة النشأة، سوى إشاراتٍ جاءت نتيجة الخلاف الذي دار بينهم حول هذه الظاهرة، وهي – على الرغم من قلّتها – علميةٌ في رصدها، وقد كان لها صدى في الدراسات اللغوية الحديثة، من ذلك:

١- اختلاف اللهجات وتأثر بعضها ببعض

وهو عامل أشار إليه «ابن السراج»[٦٥] بصراحة في ردّه على ما حُكي له عن ثعلب، وأكّده «ابن درستويه»[٦٦]، وارتضاه ابن جنّي بقوله: «وإذا كثُر على المعنى الواحد ألفاظ مختلفة فسُمعت في لغة إنسان واحد، فإنّ أحرى ذلك، أن يكون قد أفاد أكثرها، أو طرفاً منها»[٦٧]، وقال أيضاً: «وكلّما كثُرت الألفاظُ على المعنى الواحد، كان ذلك أولى بأن تكونَ لغاتٍ لجماعات، اجتمعت لإنسان واحد، من هنا، ومن هناك»[٦٨]. ويُفهم من هذا أنّهم لا يرون وقوع الترادف في أصل اللهجة الواحدة، لأنّ القبيلة الواحدة لا تتواطأ في المعنى الواحد على ذلك كله»، أي: على ألفاظ مختلفة.

من ذلك:

– ما رواه ابن السكيت من أنّ الوذيلة هي المراة عند هُذيل[٦٩].

– وما رواه الجاحظ من أن الحنطة لغة كوفية، والقمح لغة شامية، أما البُرّ – وإن لم ينسبها – لكنّ شواهده عنها تفيد أنها قرشية[٧٠].

---

(٦٤) الألفاظ المترادفة: ٧٠، ٨٢، ٨٦.

(٦٥) الاشتقاق لابن السراج ٤٥.

(٦٦) المزهر ١/٣٥٨.

(٦٧، ٦٨) الخصائص ١/٣٧٣: ٣٧٤: ٣٧٣.

(٦٩) إصلاح المنطق ٣٤٩: والصحاح: وذل ٥/١٨٤١.

(٧٠) البيان والتبيين ١/١٧-١٨.

وتابع المحدثون[٧١] القدماء في ذكر دور الاختلاف اللهجي في نشأة الترادف.

٢- انتقال استعمال الدلالة من الحقيقة إلى المجاز

وهو أحد عاملين ذكرهما «ابن درستويه» صراحة، بقوله: «وليس يجيء شيء من هذا الباب إلاّ على لغتين متباينتين،... أو تشبيه شيء بشيء»[٧٢]. وعبارة تشبيه «شيء بشيء» إدراك منه للتطور الدلالي الذي يطرأ على مجموعة من الألفاظ حتى تستخدم بدلالات جديدة لعلاقة قائمة على التشبيه، ولعلّه لم يرد هناك حصرُ هذا النوع من المجاز، وإنّما أراد التمثيل، ومقصده عام يشمل أنواع المجاز الأخرى.

ومن هذا يتبيّن لنا أثر هذا الانتقال الدلالي في كسب الصيغ دلالات جديدة، ولمّا تقادم العهد، وكثُر استعمالها، وتنوسي مجازها، جمعها أصحاب المعاجم، وكأنها صيغ جديدة، فجمعت إلى جنب الصيغ القديمة، وكأنها مترادفةٌ في أصل الوضع، يستثنى من هذا العمل محاولة الزمخشري - في معجمه «أساس البلاغة» - في التفريق بين المعنى الحقيقي، والمعنى المجازي للفظة الواحدة، وكرّر المحدثون أثر هذا العامل في خلق هذه الظاهرة[٧٣].

٣- شيوع استعمال الصفات أسماء للشيء

وهو عامل فطن إليه أبو علي الفارسي في محاورته - السابقة الذكر - مع ابن خالويه، الذي رأى فيها أنّ للسيف اسماً واحداً، وما تبقّى فهي صفات أشيع استعمالها بعد أن تنوسيت معانيها الوصفية، حتى أصبحت كالأسماء له، بينما يرى ابن خالويه أنها كلّها أسماء للسيف، وأساس عدم الاتفاق بينهما هو اختلاف وجهة نظر كل منهما لهذه الألفاظ.

- فابن خالويه نظر إليها نظرة وصفية من خلال عصره، إذْ رأى أنها أسماء تُطلق على السيف دونما أيّ شعور بما تدلّ عليه من الوصفية.

أما أبو علي فنظر إليها نظرة تاريخية، وعاد إلى أصول هذه الأسماء، ودلالاتها الحقيقية، وما تحمل من معان «وصفية».

- وأكّد المحدثون أثر هذا الشيوع في خَلْق الترادف[٧٤].

(٧١) فقه اللغة، لوافي ١٧٢؛ فصول في فقه العربية ٢١٦.
(٧٢) المزهر ١/٣٨٥.
(٧٣) في اللهجات العربية: ١٨٣.
(٧٤) في اللهجات العربية: ١٨٢، وفقه اللغة، للدكتور وافي ١٧٤.

٤- التطوّر اللغوي، وهو نوعان

أ- تطور صوتي

والتطور الصوتي عامل لم يُشر إليه علماء العربية صراحة، غير أنه يبرز من خلال شواهد المترادف عندهم، فعدد غير قليل مما رووه من ألفاظ هذه الظاهرة لم يتغير بين اللفظين، أو الألفاظ المتعددة إلا صوت واحد، أي: وقع إبدال في أحد أصواتها، فهي لفظ واحد نطق بصور صوتية مختلفة تحت تأثير الاختلاف اللهجي، ومع ذلك فقد عدّوه من قبيل الترادف.

من ذلك ما رواه الأصمعي: الصقر، السقر، والزقر للطير المعروف، فاللفظ واحد، وما حدث هو تعاقب أصوات الصفير على أول الكلمة.

ومنه أيضا: الحثالة، والحفالة، والحذالة: للشيء الرديء. إلا أن اللغويين عدّوها ألفاظا كثُرت على المعنى الواحد[٧٦]. بسبب تداخل اللهجات المختلفة.

وقد رفض المحدثون[٧٦] جعل نظائر هذه الألفاظ من قبيل الترادف، لأنها تندرج تحت ظاهرة الإبدال.

ب- تطور دلالي

ومفاد هذا النوع من التطور هو أن جملةً من الألفاظ متقاربة في معانيها وبمرور الزمن، وكثرةِ استخدامها الواحدة مكانَ الأخرى تصبح وكأنها مترادفةٌ، وجاء أصحابُ المعاجم وجعلوها من المترادف.

وهذا عامل أدركه «ابن جني» وخصّه بباب مستقل سماه «باب في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني» وقال فيه: «وذلك أن تجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة، فتبحث عن أصل كلّ اسم منها فتجده مفضي المعنى إلى معنى صاحبه»[٧٧] واستدلّ بألفاظ رواها عن أسلافه: كالطبيعة، والنحيتة، والغريزة، والنحيزة، والسجية، والسليقة، وعند شرحه لهذه الألفاظ وقف على أن جميع معانيها تؤذن بالألف والملاينة والإصحاب والمتابعة، ويبدو أنهم قد يدركون الفروق على دقّتها، ولكنهم قد يريدون الاتساعَ في التعبير

(٧٥) الخصائص ١/٣٧٤.
(٧٦) في اللهجات العربية ١٧٩.
(٧٧) الخصائص ٢/١١٣.

أحيانا[٧٨]. من ذلك قول ابن السراج: «وقد يجوز أن يكون وقع هذا الاتساع ليُنتفع به في السجع والقوافي»[٧٩]. وقريب منه قول الزجاجي «ألا ترى أنه يقال: جلس الحائط، ولا يقال: قَعد، يذهب إلى أن جلس معناه: الانتصاب والارتفاع عن الأرض، من الجليس وهو مارتفع عن الأرض... ثم اتُّسع في ذلك، واستُعمل كلّ واحد منهما مكانَ صاحبه»[٨٠]، أي: إنهم أدركوا ما بين اللفظين من فروق دلالية طفيفة، ولكنهم تسامحوا من أجل الاتّساع في التعبير، وعلى العموم فالتطور الدلالي من العوامل التي أقرّها المحدثون في نشأة الترادف[٨١].

٥- الاقتراض اللغوي

دخلت اللغة العربية جملة من ألفاظ لغات أخرى، وقد جاءت هذه الألفاظ غير العربية على لسان الأعراب الشعراء، وفيها قال الجاحظُ: «وقد يتملّح الأعرابي بأن يدخل في شعره شيئا من كلام الفارسية»[٨٢]، وأشيع استعمال هذه الألفاظ، حتى أصبح لمجموعة من المعاني أكثر من لفظ واحد، بعضها عربي، وبعضُها غيرُ عربي نتيجة لهذا الاقتراض. من هذا: قول أبي عبيدة: «الأشنان هو الحرض بالعربية»[٨٣]، والأولى فارسية، وقول ابن الأعرابي: «يقال للزعفران: الشعر، والفيد، والملاب، والعبير». على الرغم أن الملاب: فارسي معرّب[٨٤]، وقول ابن دريد: «عرب الشام يسمون الخوخ: الدراقن وهو معرّب»[٨٥]. فالاقتراض - إذا - عامل أسهم في نشأة الترادف كما يرى المحدثون - أيضا[٨٦].

ولأخيراً: فهذه هي نظرة علماء العربية القدامى إلى ظاهرة الترادف وأسلوب دراستها، وهي - على الرغم من زمنها الموغل في القدم - ذات ومضات نيرة في هذا الميدان الدلالي. هذه الومضات التي تشجعنا على مقارنتها بأسلوب دراسة غربية معاصرة للظاهرة نفسها، مع كونها قياساً مع الفارق.

فمن خلال شرح كلّ من جون لاينز، والعرب القدماء لظاهرة الترادف نستطيعُ أن

(٧٨) المزهر للسيوطي ١/٤٠٠.
(٧٩) الاشتقاق: لابن السراج ٤٥.
(٨٠) اشتقاق أسماء الله ١٧٧.
(٨١) في اللهجات العربية ١٨٣؛ فصول في فقه العربية ٣١٩.
(٨٢) البيان والتبيين ١/١٤١.
(٨٣، ٨٤) المُعرب: للجواليقي ٧٢، ٣٦٤.
(٨٥) جمهرة اللغة ٣/٤٠٣.
(٨٦) فصول في فقه العربية ٣٢١.

نجري مقارنة مختصرة في المنهج العام لكلّ منهما، وسنقف على الأمور الآتية:

١- ما اشتركا فيه

أ- رَصْد ظاهرة الترادف وتعريفها.

ب- عدم اقتصار الترادف على الألفاظ، بل شموله للجمل أيضاً.

ج- التمييز بين أن يكون الترادفُ تاماً، وأن يكون جزئياً، مع اختلاف بسيط في إطلاق المصطلحات.

د- اتخاذ الترادف التام أساساً ومعياراً في إثبات وجود الظاهرة، وهو رأي لجمهرة من علماء العربية.

٢- ما تميز به عرض «علماء العربية» هو:

أ- تناول بعضهم (كابن الأعرابي) ألفاظ هذه الظاهرة من خلال النظرة التاريخية والنظرة الوصفية.

ب- تتبّع علل نشأة ظاهرة الترادف، ورصد أسبابها المتمثلة في:

الخلاف اللهجي، وشيوع استعمال الصفات حتى تكون أسماء للأشياء، والتطوّر الدلالي، والاتساع المجازي، والاقتراض اللغوي.

وهو تتبّع منشؤه نظرتهم إلى أن الأصل في أن يكون لكلّ لفظ معنى واحد، ثم دخلت عليه معانٍ أخرى للأسباب المذكورة.

٣- ما تميز به عرض «جون لاينز» هو:

أ- تصنيف المعنى إلى فكري، وعاطفي، فالفكري - عنده - هو الأساس الذي يُعرف به الترادف، أما العاطفي، فهو: ما يثيره اللفظُ في السامع من عوامل نفسية وإيحائية، ومن ثم الحكم على اللفظ المترادف من حيث المعنيان كلاهما.

ب- تحديد شروط الترادف المطلق وهي:

تماثل معاني الألفاظ، وترادفها في السياقات كافةً، وتطابقها في أبعاد المعنى جميعاً، سواء أكانت أبعاداً وصفية أم كانت تعبيرية (أي: ذات قوة في التعبير عن مشاعر المتكلم).

مصادر الدراسة العربية

١- أدب الكاتب، لابن قتيبة، تح: محمد محيى الدين (القاهرة، ١٩٦٣).

٢- الاشتقاق، لابن السراج، تح: محمد صالح (بغداد، ١٩٧٣).

٣- اشتقاق أسماء الله، للزجاجي، تح: عبد الحسين المبارك (النجف، ١٩٧٤).

٤- إصلاح المنطق، لابن السكيت، تح أحمد شاكر وهارون (القاهرة، ١٩٧٠).

٥- الأضداد، لابن الأنباري، تح: محمد أبو الفضل (الكويت، ١٩٦٠)

٦- الأضداد، لقطرب، نشر كوفلر (مجلة إسلاميكا الألمانية، ١٩٣٢).

٧- الألفاظ المترادفة، للرماني تح: د. فتح الله المصري (المنصورة – مصر ١٩٨٨).

٨- أمالي الزجاجي، تحق: عبد السلام هارون (القاهرة، ١٩٨٢).

٩- الأيام والليالي للفراء تح: إبراهيم الابياري (القاهرة، ١٣٨٣).

١٠- البئر، لابن الأعرابي، تح: د. رمضان عبد التواب (القاهرة، ١٩٧٠).

١١- البخلاء، للجاحظ، تح: د. طه الحاجري (القاهرة، لا ت).

١٢- البيان والتبيين، للجاحظ، تح: عبد السلام هارون (القاهرة ١٩٧٥).

١٣- تأويل مشكل القران، لابن قتيبة، تح: السيد أحمد صقر (القاهرة، ١٩٧٣).

١٤- جمهرة اللغة، لابن دريد (حيدر اباد الدكن – الهند ١٣٤٤).

١٥- الحجة في علل القراءات السبع، لأبي علي الفارسي، تح: النجدي (القاهرة، ١٩٦٥).

١٦- الخصائص، لابن جنّي، تح: محمد علي النجار (القاهرة، ١٩٥٢).

١٧- دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ترجمة: كمال بشر (القاهرة، ١٩٦٢).

١٨- الزاهر لابن الأنباري، تح: د. حاتم الضامن (بغداد، ١٩٧٩).

١٩- الصاحبي في فقه اللغة، لابن فارس، تح: د. الشويمي (بيروت، ١٩٦٤).

٢٠- الصحاح، للجوهري، تح: أحمد عبد الغفور (بيروت ١٩٧٩).

٢١- علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، د. حجازي (القاهرة، ١٩٧٠).

٢٢- الغريب المصنف، لأبي عبيد، مخطوط (دار الكتب المصرية ١٣٣) لغة تيمور.

٢٣- الفروق اللغوية، للعسكري، تح: القدسي (بيروت، ١٩٨١).

٢٤- فصول في فقه اللعربية، د. رمضان عبد التواب (القاهرة ١٩٨٠).

٢٥- اللغة، د. عبد الواحد وافي (القاهرة، ١٩٧٢).
٢٦- في اللهجات العربية، د. أنيس (القاهرة، ١٩٧٣).
٢٧- الكتاب، لسيبويه (طبعة بولاق، ١٣١٧).
٢٨- لسان العرب لابن منظور (طبعة دار صادر، بيروت).
٢٩- ما اتفق لفظه واختلف معناه، للأسمعي (دمشق ١٩٦٤).
٣٠- المجالس، لثعلب، تح: عبد السلام هارون (القاهرة ١٩٤٨).
٣١- المداخل، للزاهد، تح: محمد اعبد الجواد (القاهرة، لا.ت).
٣٢- المزهر في اللغة، للسيوطي، تح: محمد أبو الفضل (القاهرة، ١٩٥٨).
٣٣- المعرّب، للجواليقي، تح: أحمد شاكر (القاهرة ١٩٦٩).

كتب جون لاينز

١- علم الدلالة، ترجمة: مجيد الماشطة واخرين (البصرة، ١٩٨٠).
٢- اللغة والمعنى السياق، ترجمة: د. عباس صادق (بغداد، ١٩٨٧).
٣- Linguistic Semantics (Cambridge, 1995) .